

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات

التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعيين السيدة / سوزان زكريا محمد عيسى في وظيفة وكيل نيابة إدارية على أن تكون
تالية في ترتيب الأقدمية للسيد / عبدالله دسوقي إبراهيم الجمال وسابقة على السيد / محمد
محمد محمود شويته .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٤٠٠ (١٧ يناير سنة ١٩٨٠)

نور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٠

بشأن المجلس الأعلى للطفولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتحديد تبعية بعض الأجهزة
والمجالس والهيئات العامة ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

- ١ - يتبع المجلس الأعلى للطفولة رئاسة الجمهورية وتكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة ويعاد تنظيمه وفقا للأحكام الواردة بالمواد التالية .
- مادة ٢ - يشكل المجلس برئاسة رئيس الجمهورية أو من ينوبه وعضوية كل من :
 - وزير الشؤون الاجتماعية .
 - وزير التخطيط .
 - وزير التعليم والبحث العلمي .
 - وزير القوى العاملة والتدريب المهني .
 - وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للحكم المحلي .
 - وزير الأوقاف .
 - وزير الصحة .
 - وزير الدولة للشباب والرياضة .
 - وزير الدولة لرئاسة الجمهورية والمشرف على قطاعي الثقافة والإعلام .
 - رئيس المركز القومي للبحوث الاجتماعية والحماية .
- خمسة من المهتمين بشؤون رعاية وتربية الطفل يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الشؤون الاجتماعية وتكون عضوية كل منهم لمدة ستين قابلة للتجديد وللجلاس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى لاستماعه بخبراتهم عند بحث أى من الموضوعات الداخلة في اختصاصه .
- مادة ٣ - المجلس الأعلى للطفولة هو السلطة المهيمنة على تعريف شعونه وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضه وله على الأخص الاختصاصات التالية :
 - ١ - وضع مشروع السياسة العامة للدولة في مجال رعاية الطفولة .

- ٢ - إعداد مشروع الخطة التومية الشاملة للطفولة في ضوء ما تقدمه الأجهزة المعنية بالطفولة وما يحقق التنسيق والتكامل بين خطط ومشروعات الوزارات والأجهزة المعنية بالطفولة بالدولة .
 - ٣ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمجلس واقتراح الاعتمادات اللازم لإدراجها بموازانات الوزارات والهيئات والأجهزة المعنية لتنفيذ خططها في مجال رعاية الطفولة .
 - ٤ - قبول الهبات والمنح والمساهمات المحلية والخارجية .
 - ٥ - وضع الأسس الخاصة بتدريب العاملين في مجال الطفولة وإقرار سياسة الدراسات والبحوث والإحصاءات والتوثيق المتعلقة بالطفولة .
 - ٦ - دراسة ومناقشات تقارير المتابعة والتقوية التي تقدمها الجهات المعنية بالطفولة أو التي تعدها الأمانة التومية بالمجلس للتعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة للخطط والبرامج والمشروعات وتذليل ما يصادفها من عقبات .
 - ٧ - اقتراح التشريعات الخاصة بالطفولة ، ووضع الضوابط لمستوى مضمون لكل ما يقدم للأطفال بما يحقق البناء السليم المتكامل للطفل .
 - ٨ - تنظيم جوائز علمية وشعبية وغيرها من أساليب التشجيع المسادية والأدبية للعاملين في ميدان الطفولة .
 - ٩ - التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالطفولة وتنظيم الاستفادة من مساعدتها الفنية والمادية .
 - ١٠ - وضع اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم أعمال المجلس ولجانه وأرائته الفنية .
وللمجلس أن يعهد إلى لجنة من بين أعضائه أو أحد أعضائه ببعض اختصاصاته أو في القيام بمهمة معينة .
- مادة ٤ - يترفع المجلس بدعوة من رئيسه أو من ينوب عنه مرة كل ستة أشهر على الأقل ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس .
ويتولى أمين عام المجلس إبلاغ هذه القرارات إلى وزير الشؤون الاجتماعية لإتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتقادها .
- مادة ٥ - يكون للمجلس الأعلى للطفولة أمين عام من بين أعضائه يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يكون للمجلس الأعلى للطفولة أمانة فنية برئاسة الأمين لعام تتكون من ممثلي الوزارات والأجهزة المعنية بالطفولة وعدد من الخبراء والعاملين وتتولى هذه الأمانة معاونة المجلس في مباشرة أعماله وإبلاغ توصياته واقتراحاته إلى الجهات المختصة .
ويصدر بتشكيل الأمانة وتحديد مسؤولياتها وأسلوب عملها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٧ — على الوزارات والهيئات والجمعيات كل في مجال اختصاصها تنفيذ الخطط والمشروعات والبرامج الخاصة برعاية الطفولة متعاونة في ذلك مع الأمانة الفنية للمجلس .

مادة ٨ — تتكون موارد المجلس الأعلى للطفولة من :

(١) الاعتمادات التي تخصصها الدولة للمجلس في الموارنة العامة .

(ب) المنح والهبات والمساهمات المحلية والخارجية المخصصة لأغراض المجلس وينشأ حساب خاص لحصيلاتها ويراعى ترحيل الفائض هذا الحساب في نهاية كل سنة مالية إلى موازنة السنة التالية .

مادة ٩ — يكون للمجلس الأعلى للطفولة موازنة خاصة وتبدأ السنة المالية للمجلس وتنتهي مع بداية ونهاية السنة المالية للدولة .

وينشأ للمجلس حساب خاص يودع فيه ما يرد إليه من منح وهبات ومساعدات محلية أو خارجية يقرر مجلس الإدارة قبولها ، ويراعى ترحيل الفائض من هذا الحساب من سنة إلى أخرى .

مادة ١٠ — ياغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه كى يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٤٠٠ (١٢ يناير سنة ١٩٨٠)